الأنباء
الجمعة 14 اكتوبر 2016

المجلس تبنى خطورة تعظيم الدخل عن طريق رفع الدعم عن السلع والخدمات

قرارات الزيادة لم تجد غير الدخل الشهري للمواطن ولا نقبل باتباع سياسة مضاعفة رسوم الخدمات ورفع أسعارها

علي الخميس متحدثا (هاني الشمري)

علي الخميس ود. احمد مطيع ود. عبدالله الطريجي باتجاه تقديم الاستجواب

المصلحة العامة إذا صح الإشراف ومتابعة شؤون الوزارة، وهكذا جاء قرار زيادة أسعار الوقود مخالفا مخالفة صارخة لما تم عليه الاتفاق بين السلطتين وجاء مشوبا بغياب الرؤية الواضحة والدراسة السليمة أو القرار الصائب.

ولقد قدمت سؤالا إلى الأخ الوزير المستجوب بني على سند من انتشار ظاهرة الفاقد في القطاع النفطي خاصة في شركة البترول الوطنية بما يمثله من إهدار لموارد الدولة وتكبدها خسائر مالية ضخمة، خاصة وقد استمر هذا الهدر الفادح لعدة سنوات متتالية دون علاج، مما يعكس مدى الإهمال والتقصير المتعمد من الوزير المستجوب، ورغم إدراج تقارير ديوان المحاسبة لهذه المخالفات فانها لم تجد لها صدى لدى الوزير مع علمه بتناقضها وتعارضها مع السياسة العامة للدولة في الحفاظ على مواردها من الضياع، حتى تجاوزت هذه الخسائر في الأعوام 2014/2013 ـ 2015/2014م تجاوزت 152 مليون دينار على التوالي مدعومة بإفادة رئيس شركة البترول الوطنية بهذا الهدر.

وقد طالبت بالسؤال الموجه مني إلى الوزير بطلب الإفادة عن مواطن الهدر وأسبابها وعلاجها موجها الأخ الوزير إلى تحديد الأسباب والمتابعة والمعالجة من خلال تحديد كميات الفاقد في القطاع النفطي خلال السنوات الخمس الأخيرة، وأسباب هذا الهدر، مع بيان أسباب عدم تلافي القصور ومعالجة الخلل بأنظمة الرقابة الداخلية الفنية والمالية والمحاسبية والأمنية بشركة البترول الوطنية، وأسباب عدم صيانة أجهزة القياس وفحصها، مما ترتب عليه ظهور فروقات صارمة في استلامات المصافي والتسويق المحلي بلغت ما يجاوز 2,5 مليون 3م من النفط كما ورد بتقرير ديوان المحاسبة وتعمد الاستمرار في حماية سراق المال العام وتعطيل أجهزة قياس المنصرف من المحطات للتسويق الداخلي، مع بيان أسباب تأخر الشركة في تنفيذ مشروع النفط الإلكتروني والمتابعة الجادة لواحد من أهم قطاعات الدولة فهل يجوز أن تدار مصادر النفط بهذه الصورة؟ على الرغم من ان الطلب بالسؤال اقتصر على السنوات الخمس السابقة عليه، فما الرأي لو طلبت بيانات عن أكثر من هذه المدة؟!

صأيها الاخوة: إن هذه المخالفة إهدار وسرقة وحدها مكللة بالتجهيل والالتفاف وعدم المصداقية. وهكذا سار الوزير على ضوء ردود مستشاريه هروبا من المسؤولية عن الفاقد والهدر والسرقات المبرمجة بسبب التلاعب في عدادات القياس وعدم صيانتها أو استبدالها حتى تجاوزت السرقات 2,7 مليون دينار في سنة واحدة بإقراره بما جاء في إجابته.

والثابت أن الأخ الوزير مع أنه لم يبين الفاقد ونسبته في عمليات الإنتاج والتكرير، والنقل، والتصدير، لم يطلع على تقارير ديوان المحاسبة التي أشارت إلى أن الفاقد الفعلي في الكميات المكررة بشركة البترول وحدها تجاوز مليون دولار، وأكد التقرير توافر الإهمال ومع ذلك لم يحل أي من المسؤولين للتحقيق أو حتى تحديد المسؤولية، وبدلا من المعالجة والمحاسبة قام الوزير بإلغاء مشروع عدادات القياس الدقيقة لخطوط النقل بين المصانع والمنتجات التي كان من المتوقع إنهاء تركيبها في ابريل 2019 ـ لمعالجة الظاهرة. ألغى الوزير هذا المشروع بدعوى عدم الحاجة إليه أو لإحكام الرقابة على كميات الإنتاج وحماية مصادر الدخل القومي للبلاد من مصادرها القومية هذا الإنتاج النفطي ـ فما الرأي أمام هذا التصرف غير المبرر منطقيا أو عمليا أو تحت أي مسؤولية تلغى المشاريع التي لها دقة المحافظة على المال العام.

وبالنسبة للفاقد نقف أمام إجابة الوزير: ان القطاع النفطي ليس لديه بيانات أو معلومات مسجلة عن الفاقد في القطاع النفطي إلا عن ثلاث سنوات فقط سابقة على التوالي، مبينا أن إجمالي الفاقد بلغت قيمته الإجمالية خلال ثلاث سنوات 153 مليون دينار.

هكذا يقوم عمل واحدة من أهم وزارات الدخل القومي للبلاد بكل بساطة أنه لا يوجد لديها بيانات أو معلومات عن كميات الفاقد في القطاع النفطي سوى عن سنتين أو ثلاث سابقة على السؤال ولا يجد لديه بيانات في ظل عالم الحاسب الآلي وآليات القياس الدقيق لوقف السرقة المبرمجة من المصافي ووقف الهدر غير المبرر، وأسباب عدم اتخاذ إجراءات تحديد المسؤولية ومحاسبة المسؤولين عن هذه السرقات.

لم تأت إجابة الوزير عن جميع قطاعات الوزارة بل اقتصرت على شركة البترول الوطنية فقط ـ وعن سنوات أقل مما سبق طلبه بدعوى عدم وجود سجلات لهذا الفاقد عن سنوات سابقة.

لقد أكدت الأحكام القضائية وقوع هذه السرقات المنظمة لسرقات مشابهة وهي (الديزل) وتمت محاكمة بعض المسؤولين عنها وقضي في بعضها بالسجن والإبعاد في القضية رقم 2010/869ج.

ومع ذلك الإجراء الواضح مازالت السرقات قائمة وبذات المنوال وعلى ذات الهيئة. ماذا يطلب الأخ الوزير أكثر من هذه المحاكمات ليبادر إلى معالجة الخلل وإيقاف السرقات؟! ولكنه أمر لا يعنيه فهو يعمل في واد وأجهزة الوزارة في واد آخر.

أيها الاخوة: وفقا لأحكام الدستور وتحديدا المسؤولية الوزارية جاءت ردود الأخ الوزير كفيلة بالإطاحة بالأخ الوزير ودفعة أمانة للعمل أن يترك منصبه للقادر عليه. إن هذه المخالفة بما تمثله يتجلى فيها الإهمال والتراخي بل والتقاعس المتعمد عن اداء

الواجب الذي أناطه به منصبه الوزاري وفقا لأحكام الدستور في المادة (130).

ومما يزيد الأمر سوءا أنه لو تدارك الوزير هذا الفاقد وعالج تلك السرقات من ثلاث سنوات بمقدار يتجاوز 153 مليون دينار تمثل الفاقد للنفط يضاف إليها السرقات بالعبث بعدادات القياس بمقدار 2,7 مليون دينار إذا أضيف بسعر البرميل الواحد لتجاوزت عن مئات الملايين تضاف إلى الفاقد من النفط. لكانت هذه المعالجة كافية لتحول بين الوزير المستجوب والالتجاء إلى الطريق الأسهل وهو زيادة أسعار الوقود التي جاءت على غير مبرر وبدون سند أو دراسة كما سلف البيان.

إننا نقف أمامكم مؤكدين على العشوائية والانتقائية والتسرع بإصدار قرارات غير مدروسة. بل ومخالفة لمبدأ التضامن الوزاري في تنفيذ السياسة العامة للدولة. فهل يجوز أن يبقى الوزير في منصبه؟

إضافة إلى ما تقدم لم يقف الأمر عند هذه المخالفات المالية والإدارية بل امتد ليضرب الوزير بقراراته المخالفة تقارير اللجان الطبية المتخصصة التي أفادت بإصابة أحد مستشاري مؤسسة البترول الوطنية بالالتهاب الكبدي الوبائي (فيروس c) وأكدت جميع التحاليل المخبرية هذه الإصابة وسجلته على أجهزة وزارة الصحة والداخلية وتم التحفظ عليه بإدارة الإبعاد حماية للمواطنين ولزملائه والمتعاملين معه تقيدا بالقرارات الصادرة في شأن المعاينة بهذا المرض وبدون أي مبرر ورغم إنهاء خدمة المستشار المذكور ـ قام الأخ الوزير بإحلال سلطته وصلاحياته محل التقارير الطبية وقرارات وزارة الداخلية وأعاد تعيين المستشار في ذات وظيفته السابقة إلى أن جاءت تعليمات صريحة وواضحة من سمو رئيس مجلس الوزراء بإنهاء خدمات المستشار القانوني في مؤسسة البترول بتاريخ..... وحتى هذه اللحظة مازال المريض داخل البلاد ولم تلغ إقامته، وهكذا تهدر قوانين الدولة ونظمها وقواعدها من السلطات المسؤولة دستوريا وقانونيا عن القسم باحترام الدستور والقانون وحماية البلاد والمواطنين ـ ماذا نجد إزاء هذه المخالفة الصارخة التي تقف إلى جانب سائر المخالفات الجسيمة المعروضة عليكم؟!

أيها الأخوة: أين الأخ الوزير من صور التوجيه السامي في جميع المناسبات إلى حماية المال العام واعتبار التفريط في الحفاظ عليه وسرقته سرقة مال الجار، وهو التزام كان يجب على الوزير اعتماده منهج عمل تتجسد فيه روح المسؤولية ويكفل تحقيق الأهداف الوطنية ومصالح الوطن والمواطن، وهو قدرة الوزير المستجوب على إدارة شؤون الوزارة.

المحور الثالث

أيها الأخوة: لا يخفى على أعضاء مجلس الأمة وما يدرج بتقارير ديوان المحاسبة وهو الجهاز الذي يعول عليه الأعضاء في بيان آرائهم ومواقفهم في الغالب من القضايا وخاصة المخالفات والتجاوزات باعتباره واحدا من أهم أجهزة الرقابة المالية لأعمال الجهاز الإداري بالدولة، ولا شك أن الهيئة العامة للاستثمار التي تعتبر واحدا من أهم المرافق التي تدير أموال الدولة واحتياطي الأجيال القادمة.

ومع ذلك أصبحت تقارير ديوان المحاسبة لا تخلو من تسجيل الملاحظات والتجاوزات وأصبحت الهيئة العامة للاستثمار تعتلي القائمة الأكثر شهرة لهذه المخالفات والتجاوزات.

ولعل أهم هذه التجاوزات المالية هو ما انتهى إليه تقرير ديوان المحاسبة من تسجيل ملاحظات ومخالفات على بيع عقارات لندن بأقل أسعار الشراء وهي الدولة الوحيدة التي ارتفعت بها الأسعار وقد شكل مجلس الأمة لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في مخالفات وتجاوزات لبيع العقارات بلندن وقد انتهت لجنة التحقيق البرلمانية بتسجيل المخالفات والتجاوزات وقد صوت مجلس الأمة في نهاية دور الانعقاد (الرابع) بالموافقة على تقرير لجنة التحقيق البرلمانية بما انتهى إليه من التوصية على احالة العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار والمسؤولية على مكتب الاستثمار بناء على تقرير ديوان المحاسبة.

كما وافق المجلس على تقرير لجنة حماية الأموال وتقرير لجنة التحقيق البرلمانية وبعد إحالة التوصية إلى الحكومة تعهد وزير المالية بتشكيل فرق عمل.

التزاما بأحكام الدستور يعتبر السؤال البرلماني أداة أساسية من أدوات الرقابة البرلمانية وسبيلا لتتبع نشاط الحكومة ولا يسوغ وضع العراقيل أمام الحصول على إجابات وافية عن محتوى السؤال وتمكين بما فيه للأداء لهذا الحق الدستوري لما جاء بالمادة (99) وما تضمنه منه ويجب على الوزير المسؤول الرد عليه وفقا للضوابط المحددة بالمواد 121، 124، 126 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

فقد وجهت سؤالا آخر إلى معالي الوزير بصفته وزيرا للمالية عما إيداعه لجنة حماية الأموال العامة عن نتائج وتوجيه اللجان المحايدة التي تم تشكيلها لدراسة أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والمكاتب الأخرى، إضافة إلى الإجراءات التي اتخذت من لجنة حماية الأموال العامة في شأن تنفيذ ومعالجة التوصيات والملاحظات التي وردت بتقارير المتابعة من ديوان المحاسبة.

● وطلبت إفادتي بالبيانات والمعلومات ذات الصلة بهذا الموضوع.

1 ـ هل فعلا تم تشكيل لجنة تحقيق محايدة؟ في حال الإيجاب، يرجى توضيح تاريخ تشكيل اللجنة ورئيسها وأعضائها ومناصبهم وأسمائهم والسيرة الذاتية لكل عضو، وصورة من قرار تشكيل اللجنة؟

2 ـ يرجى تزويدي بمحاضر اجتماعات اللجنة وإجراءات التحقيق التي تمت، وتوصيات اللجنة.

3 ـ هل تم عرض تقرير لجنة التحقيق البرلمانية، وعرض تقرير لجنة حماية الأموال العامة على مجلس الوزراء والاطلاع عليه؟

4 ـ هل اطلع مجلس الوزراء على تقرير اللجنة المحايدة وتوصياتها وتم اعتماده؟

5 ـ هل اطلعت اللجنة المحايدة أيضا على تقرير لجنة حماية الاموال العامة وتوصيات اللجنة بخصوص تقرير لجنة حماية الأموال العامة، وتقرير اللجنة البرلمانية.

6 ـ هل صدرت توصيات لمجلس الوزراء حول رأي اللجنة المشكلة من قبل مجلس الوزراء؟ في حال وجود توصيات، يرجى تزويدنا بتفاصيلها.

7 ـ هل تمت مخاطبة السيد رئيس مجلس الأمة بخصوص نتائج التحقيق والتوصيات الواردة فيه؟ إذا كانت الإجابة نعم. يرجى تزويدي بصورة من الكتاب المرسل.

وكان الأمل معقودا على تقيد الوزير بالرد على السؤال وفق أصوله الدستورية. وتقيدا بالتوجيهات السامية في أكثر من مناسبة. (إرشاده الكريم بأن نمارس أعمالنا في إطار الدستور وقوانين الدولة) وللأسف لم يلتزم الأخ الوزير أو يتقيد بأي من أحكام الدستور أو التوجيهات السامية في هذا الشأن.

● حيث لم يقم بالتقيد بالقواعد الدستورية بالرد على السؤال وقال:

إنه قد تم عرض تقرير اللجنة على مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه المعقود بتاريخ 2016/7/2 والذي اتفق مع اللجنة فيما انتهت إليه من رأي، ثم عرض الموضوع على مجلس الوزراء في اجتماعه رقم (2016/32) المعقود بتاريخ 2016/8/1 في ضوء توصية لجنتي الشؤون الاقتصادية والقانونية بمجلس الوزراء في اجتماعهما المشترك المعقود بتاريخ 2016/7/24، حيث أصدر المجلس قراره رقم (1040) باتخاذ الإجراءات اللازمة للرد على قرار مجلس الأمة الموقر الصادر بتاريخ 2016/3/30، وجار إعداد الرد.

لذا سوف يتسنى للسيد العضو الاطلاع على ما يطلبه في هذا السؤال من بيانات وأوراق في ثنايا ذلك الرد.

هكذا أسقط الأخ الوزير هذه الضوابط بما لم يسبقه به أحد من الوزراء، بدلا من الرد أرسل كتابا التف به على صحيح الإجراء بالإشارة إلى أن اللجان محل السؤال عقدت عدة اجتماعات وأصدرت توصيات عرضت على مجلس الوزراء ومن ثم سيرسله إلى مجلس الأمة وعند هذا الوقت يكون للسيد النائب السائل الاطلاع على إجابة السؤال.

هكذا ومرة أخرى أسقط الوزير يده باتباعه ما سطره مستشاروه من الرد على السؤال بغير رد وبغير إجابة. إسقاطا للتعاون وتحايلا على الرد ومخالفة لصحيح أحكام الدستور بالالتزام بالرد على السؤال، وفقا لما ورد به من بيانات تفصيلية.

أيها الأخوة: ألم يكتف الوزير المستجوب بما سبق من إهدار لحقوق المواطنين دون مبرر وهدر وضياع للمال العام إهمالا عن المحافظة عليه تارة وتركه مرتعا وميدانا مفتوحا للسرقات المكشوفة والواضحة دون حل أو متابعة أو مجرد مسائلة للسارقين. بل إنه برفضه الإجابة على السؤال الموجه إليه متعمدا حجب المعلومات وإسقاط البيانات ما كانت إلا تنفيذا لسياسة العمل لمزيد من التستر على المخالفات التي شابت أعماله كوزير للمالية محملة بإسقاطاته ومخالفاته في وزارة النفط.

هكذا تحجب الحقائق عن النواب دون مصداقية أو تعاون فماذا تبقى للوزير بعدة مناصب وزارية؟ فهل لمزيد من الإهمال والإسقاط وضياع ثروات البلاد ومصدرها المالي الرئيسي، أم عدم المصداقية ورفض الرد على أسئلة النواب؟

إن الحكم لنواب الأمة في مدى استمرار الثقة في الوزير المستجوب على ضوء مواقفه المغايرة للسياسة العامة ليقضي فيه بالرأي على ضوء ما سبق إليه ووقع في عهده من مخالفات أكثر خطورة من المخالفات في الوزارات الأخرى.

خاتمة

إننا ندعو كلا من المجلس والحكومة إلى تحمل مسؤولياتهم ونحن نرى دورة أخرى من الفساد والإهمال تبين عوامل وتصرفات شخصية مما يلقي بظلالها السلبية على المواطنين والاقتصاد الوطني. بما تأكد من خروج الوزير المستجوب عن صحيح المحاسبة وإعاقة مسيرة التنمية والمساهمة في تراجع مصادر الدخل القومي بسبب الممارسات السلبية، والافتقار إلى إيجاد مشروع إصلاحي يستدرك به ما يواجه الدخل القومي المتمثل في النفط على ضوء الانخفاض الحاد في أسعاره لم يجد إلا طريق استنزاف موارد المواطن ولم يجد لنفسه سبيلا إلا زيادة أسعار الوقود السند الرئيسي لسير الأعمال وتسيير نشاط المرافق الاقتصادية للدولة.

لقد كان الأجدى بالوزير تطوير الأداء وزيادة الاستثمار لتنويع المصادر، ولكن ورغم مناصبه التي تؤهله وفقا لمسؤولياته عن القطاع المالي والقطاع النفطي معا إلى تحقيق ذلك إلا أنه لم يجد لنفسه سبيلا ليظهر كفاءة الأداء وعلو الدراسة إلا جيوب المواطنين وافتقر بذلك عن إيجاد أي مشروع إصلاحي شامل لتطوير وعلاج الآثار السلبية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وأداء مسؤولياته وكان الأجدى به إيجاد رؤى واضحة للمستقبل للتغلب على تكاليف انخفاض الدخل مجالا لا يكون له انعكاسات سلبية على الأوضاع العامة للبلاد والمواطنين.

ولما كان ما تقدم فقد افتقد الوزير القدرة على تحقيق أهداف التنمية ومواكبة صحيح محتوى برنامج الحكومة كما عرضه على المجلس ووافق الأعضاء على أن تقوم الحكومة بإنجازه.

وبدلا من ترسيخ دور وزارتي النفط والمالية التي يقوم على عملهما فقد أصابت إجراءات الوزير وقراراته الجميع بالإحباط وواجه المواطن الواقع المرير الذي تمثل في ازدياد أعباء الحياة اليومية عليه وتفرد الوزير بقرار رفع أسعار البترول وأدى الى تراجع مستوى الخدمات وارتفاع مؤشر المستوى الاجتماعي، وبارك وتبنى إهدار المال العام وحماية سراقه سبيلا للبقاء بعيدا عن صحيح المعالجة التي يفرضها عليه التزامه الدستوري كوزير ومكانته كمواطن يستشعر آمال هذا الوطن.

والله من وراء القصد،،،

إجراء الحكومة ساقط فاقد الدراسة جاء متسماً بالتسرع القائم على الافتراضات

كان الأجدى بالحكومة أن تتلمس هموم المواطنين وحل مشكلاتهم

التنسيق الحكومي بمكتب المجلس لا يحقق الغاية أو يحمي حقوق المواطنين

الوزير لم يحافظ على المال العام ولم يتخذ الإجراءات الكفيلة بمحاربة الفساد

الوزير أداؤه مشوب بأخطاء جسيمة وتهاون متعمد في القيام بمسؤولياته

الوزير تسبب في تراجع مصادر الدخل القومي بسبب الممارسات السلبية

كان الأجدى بالوزير تطوير الأداء وزيادة الاستثمار لتنويع مصادر الدخل

الوزير افتقد القدرة على تحقيق أهداف التنمية وبرنامج عمل الحكومة

- **الوزير ضرب بقراراته تقارير اللجان الطبية المتخصصة**
- **أين الوزير من التوجيه السامي بحماية المال العام واعتبار سرقته سرقة مال الجار؟**
- **تقارير ديوان المحاسبة لا تخلو من تسجيل الملاحظات والتجاوزات في هيئة الاستثمار**
- **ديوان المحاسبة رصد مخالفات على بيع عقارات لندن بأقل الأسعار**
- **الوزير لم يتقيد بالقواعد الدستورية في الرد على السؤال**
- **الوزير خرج عن صحيح المحاسبة وإعاقة مسيرة التنمية**
- **ردود الوزير على الأسئلة جاءت مكللة بالتجهيل وعدم المصداقية**
- **وزارة النفط لا توجد لديها بيانات عن كميات الفاقد في القطاع النفطي**
- **الفاقد من الإنتاج النفطي تجاوزت قيمته 153 مليون دينار في 3 سنوات**